

الإثنين 13 أكتوبر 2008

ايلاف

محمد حميدة

## بعد التضخم وكارثة الدويقة وحكم العبارة وسقوط طلعت وسلسلة الحرائق غليان شعبي فى مصر وتكهنات بحدوث تغيير وزارى مرتقب

**محمد حميدة من القاهرة:** قال خبراء أن الغضب الشعبى فى مصر تجاه الحكومة وصل إلى درجة الغليان، وأن صبر الشعب تجاه الحكومة نفذ، فى ظل مواصلة الإرتفاع فى الأسعار والتضخم وعجز الحكومة وعدم قدرتها على التعامل مع المشكلات التى تعاني منها الفئات الأكبر من المجتمع كما حدث فى الفترة الأخيرة مع حادث الدويقة والحرائق التى نشبت فى مباني تجسد رموز مصر الفنية والسياسية، وعدم إهتمامها بالقضايا التى تمس الصالح العام، كل ذلك أدى إلى مضاعفة خطر الإحتكاك السياسى بين الشعب والحكومة و توقع حدوث هزة شديدة وشيكة لها.

وكانت صخور عملاقة قد سقطت فى الدويقة "حى الأكوخ والصفوح" شرق القاهرة ودفنت تحتها العشرات من المواطنين وهو ما أدى إلى إرتفاع حدة الغضب والإستفزاز لدى الشعب فبالرغم من أن الحكومة لا تتحمل المسؤولية المباشرة عن الكارثة ، لكن هذا الحادث كشف عن عجزها وعدم قدرتها منذ زمن طويل على التعامل مع ظاهرة إنتشار المباني العشوائية داخل وخارج محيط القاهرة.

قال نبيل عبد الفتاح الخبير بمركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية ان "انتشار السكن غير الرسمي مشكلة طال أمدها " و اضاف عبد الفتاح ان " الحادث ادى إلى زيادة غضب افقر شرائح المجتمع الذين سئموا من سياسة اللامبالاة الحكومية مع محتتهم."

ويصل عدد المحرومين من خدمات الحكومة وفقا ل "حمدين صباحي" مؤسس حزب الكرامة اليساري تحت التأسيس حوالى عشرة ملايين من المصريين يعيشون في احياء الصفوح مثل الدويقة. وإذا لم تحل مشاكلهم كما يضيف " ستكون النتيجة الحتمية انفجار شعبي تلقائى".

وكان صباحي الذي هو أيضا عضو بارز في البرلمان قد اقترح فى أعقاب الكارثة تخصيص نصف الميزانية السنوية المخصصة للمكاتب الوزارية لبناء مساكن لمحدودى الدخل و فقراء المناطق الحضرية. لكن الحكومة تجاهلت تماما هذا الاقتراح وفق قوله " كما لو أنها لا تهتم بشيئا يتعلق

وحادث الدويقة لم يكن فقط الحادث الوحيد الذى اثر سلبيا على شعبية الحزب الوطني الديموقراطي (الحاكم) و الحكومة التي تتكون في معظمها من رجال الاعمال . ففي أوائل أغسطس برئ القضاء واحدا من كبار اعضاء الحزب الحاكم و رجال الاعمال وهو "ممدوح اسماعيل" من تهمة قتل أكثر من ألف شخص كانوا على متن العبارة السلام التي يمتلكها والتي غرقت في البحر الاحمر. وقد استقبل الجمهور الحكم بحزن وغضب شديد ، ولا سيما أقارب الضحايا الذين اعتبروا القرار دليلا على أن هناك نخبة من رجال الحكومة فوق القانون. وشاهد الشعب بكل اسف النيران تندلع فى مبنى اللجان بمجلس الشورى احد رموز تاريخ مصر السياسى والحكومة عاجزة عن التعامل مع الحريق لساعات طويلة ومن بعده مبنى المسرح القومى .

اما الضربة الموجهة التي تلقنتها صورة القاهرة كانت مع اتهام احد اقطاب الحزب الوطني ورجل الاعمال الكبير "هشام طلعت مصطفى" بالتورط في مقتل المغنية اللبنانية سوزان تميم ، التي قتلت بوحشية في دبي في أغسطس الماضى. ورغم أن القضية لا تزال قيد القضاء، الا ان هذا الاتهام وفقا لنبييل عبد الفتاح " ضاعف من هالة الفساد المحيطة بالحزب الحاكم. كما إعاد الى السطح قضية زواج السلطة بالثروة المثارة منذ فترة طويلة وكيف يؤدي ذلك حتما الى انتشار الفساد الحكومي".

وقد غدى فشل الحكومة في حماية الجمهور من الزيادة السريعة في معدلات التضخم الذي يواصل الارتفاع شهرا بعد شهرا من حالة الإحباط لدى فقراء الشعب. فقد وصلت اسعار المواد الغذائية الى اقصى معدلاتها في شهر رمضان وهو ما انعكس على افطار قطاع كبير من العائلات المسلمة كانت تكسر صيامها الطويل على طعام لا يغنى ولا ييسمن من جوع. فالتقديرات تؤكد ان ما يقرب من 40 % من 80 مليون مصرى يعيشون بالفعل حول أو تحت خط الفقر ، اي انهم يعيشون على دولار واحد في اليوم أو أقل. "ومع ارتفاع أسعار معظم السلع الاساسية ، لم تعد أعداد هائلة من الأسر المنخفضة الدخل قادرة على الحصول عليها بقدراتها المحدودة".

وهذه العوامل مجتمعة - كما قال نبييل عبد الفتاح - غدت بشكل لم يسبق له مثيل السخط الشعبي تجاه الحكومة التي اثبتت انها غير قادرة على تقديم الرعاية العامة، ولم تتمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية للقطاعات الكبيرة من السكان "ويبدو أنها تقتقر إلى الإرادة السياسية للتعامل بفعالية مع المشاكل الخطيرة التي يعاني منها الشعب المصري"

واتفق معه " صباحي" الذى اكد ان "التضخم وحكم العبارة و اتهامات القتل, كل ذلك أدى إلى حالة ساحقة من الغضب الشعبي ". وتابع صباحي قائلا " لكن الكثير من المصريين أيضا سئموا من

المعارضة السياسية التي تبدو عاجزة عن التصدي للوضع الراهن. فالحزب الوطني يهيمن على البرلمان ولا يشكل نواب المعارضة والمستقلين اكثر من خمس المقاعد". واطاف ان الناس ربما فقدت كل الثقة في الحكومة ، ولكنها نادرا ما تمنحها للمعارضة. لقد فشلت الحكومة في جميع المجالات والمعارضة ايضا فشلت على الجانب الاخر في قيادة الشعب وإحداث التغيير السياسي".

ان هذه الحالة جعلت بعض المعلقين يتوقعون اقتراب هزة حكومية عنيفة. قال نبيل عبد الفتاح ان هناك ثمة تكهنات عن اجراء تعديل وزارى رئيسى قبل أو بعد مؤتمر الحزب الوطني القادم المقرر عقده في نوفمبر الا ان "صباحى " لا يعتبر هذا التغيير اكثر من حل "سطحي ومؤقت".